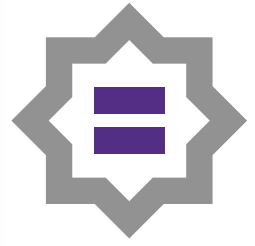


منّا
لحقوق
الإنسان



التقرير
السنوي 2022

منا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية ومقرها جنيف، تدافع عن الحقوق الأساسية والحريات وتعززها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باعتماد نهج شامل، نعمل على المستويين الفردي والهيكلية. نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات، فإننا نحدد الأنماط والأسباب الجذرية للانتهاكات على أرض الواقع، ونلفت انتباه أصحاب المصلحة المعنيين إلى القضايا الرئيسية للمطالبة بإصلاح القوانين والسياسات.

المحتويات

4	المقدمة
5	عن المنظمة
5	رؤيتنا
5	مهمتنا
6	أساليبنا
7	أولوياتنا الجغرافية والموضوعية
8	لمحة موجزة عن عام 2022
9	الإجراءات القانونية
10	مجالات الإجراءات القانونية
10	الحق في الحياة
11	الاختفاء القسري
13	حرية التعبير والاعتداء على الصحافة
14	أعمال انتقامية ضد النشطاء السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان في سياق
14	تقلص الحيز المدني في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
16	الاعتقال التعسفي
18	تسليم السجناء والمخالفة لمبدأ عدم الإعادة القسرية
22	المناصرة القانونية
22	مواءمة الأطر القانونية المحلية مع المعايير الدولية
22	الحقوق الرقمية وحرية التعبير وتقلص الحيز المدني
24	تقييم امتثال الدول لمعايير حقوق الإنسان
24	الاستعراض الدوري الشامل
25	اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
26	لجنة مناهضة التعذيب
26	فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي
27	الانخراط في قضايا القانون الدولي الرئيسية
27	اللجنة الأفريقية
28	حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب
28	الولاية القضائية العالمية
30	التوعية
30	أنشطة المناصرة المشتركة
31	الفعاليات العامة
33	الحملات
35	المشاركة الرقمية
36	قائمة المنشورات

منذ بدايتنا عام 2018، كلفنا
1,115 فرداً بالدفاع عن حقوقهم

مقدمة

قبل هيئات معاهدات الأمم المتحدة بعد الانقطاع
الناجم عن جائحة كوفيد-19.

استكشفنا أيضاً استراتيجيات جديدة لتعزيز المساءلة،
مثل تقديم طلبات لفرض عقوبات ماغنيتسكي في
الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي،
وذلك ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بينما لا يمكن
الكشف عن هذا العمل لحماية الضحايا الذين
جمعنا شهاداتهم، فإننا نرغب في المساهمة في تحقيق
العدالة على الانتهاكات التي عانوا منها. كما يسعدنا
تقديم خبرتنا والمساهمة في تطبيق مبدأ الولاية
القضائية العالمية.

لم يكن أي من هذا ممكناً لولا التزام وتفاني أعضاء
فريقنا المتحمسين، فضلاً عن مجتمع حقوق الإنسان
الذي تتشرف بأن نكون جزءاً منه. معاً، سنواصل
تحدي الظلم وإحراز تقدم نحو منطقة الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا حيث يتمتع الناس ويضمنون الاعتراف
الفعال بحقوقهم وحياتهم واحترامها.

كما أود أن أشكر بحرارة كل واحد من شركائنا وداعمينا
وممولينا وأعضاء مجلس الإدارة، الذين لولاهم لما
كانت كل إنجازاتنا ممكنة.

بالتضامن،

إيناس عصمان

مؤسس مشارك ومديرة منّا لحقوق الإنسان

الأصدقاء والداعمون الأعزاء،

يسعدني أن أقدم تقرير منّا لحقوق الإنسان السنوي
لعام 2022، والذي يوضح كيف واصلنا دعم ضحايا
الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمطالبة بحقوقهم
وحياتهم المعترف بها عالمياً، مع المناصرة إلى تغيير
هيكل مناهجي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

نحن أولاً وقبل كل شيء ممتنون للضحايا وعائلاتهم
الذين واصلوا في وضع ثقتهم بنا، على الرغم من
مواجهة أفضح الانتهاكات وفي كثير من الأحيان،
المخاطرة بالانتقام بسبب التحدث علناً. منذ إنشائنا في
عام 2018، فوضنا 1,115 فرداً بالدفاع عن حقوقهم.
هم الهدف الرئيسي لوجود منّا لحقوق الإنسان، وكان
فريقنا وسيظل ملتزماً بدعمهم مع التمسك بأعلى
معايير الأخلاق القانونية والمهنية والتعاطف. لقد
سررنا برؤية تأثير عملنا عندما استعاد العديد من
الأفراد الذين ساعدناهم حريتهم، أو تم رفع نشرات
الإنترنت الحمراء المسيئة، أو الذين حظيت محتهم
بالظهور واهتمام أصحاب المصلحة المعنيين.

في غضون ذلك، واصلنا استكمال عملنا في التقاضي
بالدعوة إلى إصلاحات قانونية وسياسية قائمة على
حقوق الإنسان. ويشمل ذلك دعوات لتعديل القوانين
لتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وإدماج
وجهات نظر المجتمع المدني خلال مراجعات الآليات
الدولية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في عام
2022، كان علينا تخصيص موارد كبيرة لكتابة عشرة
تقارير. يعود هذا الوضع إلى استئناف المراجعات من

عن المنظمة

رؤيتنا

أن يعيش الأفراد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجتمعات يسودها العدل والسلم، مبنية على سيادة القانون في ظل إقرار فعلي وإحترام حقوق وحرريات الجميع.

مهمتنا

نعمل بشكل مباشر مع الضحايا وعائلاتهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني. ندعمهم للمطالبة بحقوقهم وحررياتهم المعترف بها عالمياً من خلال اعتماد نهج شامل.

على المستوى الفردي، نقوم بتوثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة القانونية للضحايا من خلال استخدام آليات القانون الدولي في المقام الأول، وزيادة الوعي بمعاناتهم مع المعنيين.

على المستوى الهيكلي، نجري بحثاً معمقاً لتقييم الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان. على هذا الأساس، فإننا ندعو إلى الإصلاح القانوني والسياسي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

على المستوى الداخلي، نسعى جاهدين لتحقيق التوازن بين رفاهية أعضاء فريقنا والتنفيذ الفعال والمستدام لمهمتنا.

أساليبنا

المؤسسات الدولية والإقليمية والحكومات الأجنبية والأعمال التجارية.

نحن نقدم منظور المجتمع المدني في تقييم امتثال الدول لالتزاماتها بحقوق الإنسان من قبل آليات الأمم المتحدة، مع زيادة إتاحة وصول شركائنا المحليين إلى هذه الآليات.

4 التوعية

نعمل على زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان بين جمهور واسع ومتنوع من خلال نشر التقارير والمشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في المناقشات والمؤتمرات العامة.

نسلط الضوء على قصص الضحايا من خلال الإعلان عن قضاياهم ومشاركتها على موقعنا الإلكتروني وقنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا، وبالتالي لفت انتباه عامة الناس إلى وضعهم داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها.

5 بناء القدرات

من خلال تقديم خبرتنا القانونية وتجربتنا، نقدم التدريب والمحاضرات، من بين أمور أخرى، للمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجالها وطلاب الجامعات.

كما نقدم الدعم الفني للمجتمع المدني المحلي للوصول إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتعزيز فهمهم للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

6 تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

إننا نؤمن بأن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الفعالة والتي يمكن الوصول إليها هي المفتاح لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية على المستوى الوطني.

نحن حقق مهمتنا من خلال أساليب متطورة من ست استراتيجيات للمناصرة باستخدام أكثر وسائل التأثير فعالية. نعتمد نهجًا تعاونيًا في عملنا، من خلال الانخراط بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في المجتمع المدني، لضمان التكامل.

1 التوثيق والرصد

بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وعائلاتهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني، نراقب حالة حقوق الإنسان على الأرض، ونوثق الحالات الفردية، ونحدد أنماط الانتهاكات ونحلل أسبابها الهيكلية.

2 الإجراءات القانونية

نحن تمثل الأفراد الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أمام آليات الحماية الدولية. وعلى وجه الخصوص، نلجأ إلى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. قد نتعامل أيضًا مع الآليات الإقليمية والمحلية، عندما تكون فعالة ويمكن الوصول إليها.

عند مساعدة الأفراد، نحترم السرية ولا نتصرف إلا إذا حصلنا على موافقة مستنيرة مباشرة من الضحية أو عائلتها أو محاميها. نحن نسعى جاهدين للتصرف لصالح الضحايا، مع احترام رغباتهم. يتم الإعلان عن الحالات فقط بعد الحصول على موافقة الضحية أو العائلة.

3 التحليل وإعداد التقارير

استنادًا إلى البحث الشامل والمراقبة، نقوم بإصدار تقارير وملخصات وأوراق بحثية للفت انتباه المعنيين بهذه القضايا، بهدف الدعوة إلى الإصلاح القانوني والسياسي. عند الاقتضاء، نضغط بشكل مباشر على صناع القانون والساسة المحليين ونشارك مع مختلف

أولوياتنا الجغرافية والمواضعية

يغطي نطاق عملنا الجغرافي الدول الـ 22 الأعضاء في جامعة الدول العربية. من بينها، نركز على البلدان التي نعتقد أن لعملنا فيها أكبر قدر من القيمة المضافة، مع مراعاة قدراتنا وتأثيرنا الاستراتيجي.

كذلك نركز بشكل أساسي على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والحقوق المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية والمحاكمة العادلة، وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. نعتقد أنه يجب حماية هذه الأشياء قبل كل شيء، كشرط لا غنى عنه لكي يتمكن الناس من المطالبة بجميع حقوقهم الأخرى دون خوف من الانتقام.

وبالاشتراك مع الشركاء المحليين، نقوم بتقييم عمل هذه المؤسسات واستقلاليتها وكفاءتها من خلال تقارير التقييم، ونساهم في عملية إستعراضها من قبل اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

على هذا النحو، فإن الأولوية في موضوعاتنا تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- المساءلة والحق في معرفة الحقيقة
- الاعتقال التعسفي
- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان
- مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان
- الاختفاء القسري
- الإعدام خارج نطاق القضاء
- حرية الرأي والتعبير (على شبكة الإنترنت وخارجها)
- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات
- ممارسة التعذيب

لمحة موجزة عن عام 2022

قمنا بدعم 134 ضحية
لانتهاكات حقوق الإنسان في
12 دولة في منطقة الشرق
الأوسط وشمال إفريقيا.

قمنا برصد الامتثال لمعايير
حقوق الإنسان في 5 دول أثناء
وقبل مراجعات سجلها من قبل
الآليات الدولية.

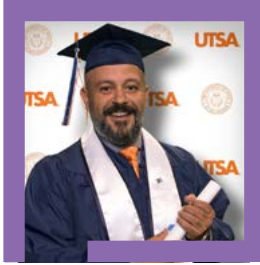
سلطنا الضوء على قصص
الضحايا من خلال نشر ومشاركة
45 ملفاً شخصياً جديداً على
موقعنا على الويب ومنصات
التواصل الاجتماعي.

الإجراءات القانونية

في عام 2022، قمنا بتمثيل 105
فرداً أمام آليات الحماية الدولية
بينما تابعننا أكثر من 29 حالة
سابقة لأفراد نواصل مساعدتهم.

بالاعتماد على التوثيق الشامل والمراقبة، نقدم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال استخدام آليات القانون الدولي في المقام الأول لوضع حد للانتهاكات، أو تحقيق الإنصاف لضحايا الانتهاكات السابقة. كما نبني أيضاً على دراسات الحالات الموثقة للدفاع عن إصلاح سياسات حقوق الإنسان، وزيادة الوعي بمحنة الضحايا عند المعنيين.

في عام 2022، سررنا أن عدداً من الأشخاص الذين دافعنا عنهم استعادوا حريتهم:



22 ديسمبر

في الإمارات، أطلق سراح شريف
عثمان بعد 46 يوماً من الاحتجاز ولم
يعد يواجه خطر الترحيل إلى مصر.



15 سبتمبر

في مصر، أطلق سراح هيثم
محمد بن بعد 1222 يوماً من
الاعتقال التعسفي.



24 يونيو

في السعودية، تم الإفراج عن مرتجي
القريرص بعد 2834 يوماً من
الاعتقال التعسفي.



2 يونيو

في مصر، أطلق سراح موكا بعد 966
يوماً من الاعتقال التعسفي.

مجالات الإجراءات القانونية

الحق في الحياة

على مدار عام 2022، استجابت منّا لحقوق الإنسان للعديد من حالات انتهاك الحق في الحياة في المنطقة، بدءاً من الاستخدام المفرط للقوة إلى عدم وجود تحقيق محايد ومقاضاة عناصر الدولة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

في لبنان، دافعنا عن إحالة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تورطت فيها الأجهزة الأمنية إلى محاكم عدلية بدلاً من المحاكم العسكرية التي تفتقر إلى الاستقلالية والحياد. وتشمل القضايا قضية غرق قارب للمهاجرين في أبريل وقضية مقتل لاجئ سوري على يد عناصر أمن الدولة في أغسطس.

في 23 أبريل 2022، غرق قارب يقل حوالي 80 شخصاً من جنسيات مختلفة، بينهم لبنانيون وفلسطينيون

وسوريون، قبالة سواحل طرابلس في لبنان. وشهد ناجون بأن طراداً من البحرية اللبنانية حاول إيقاف القارب قبل أن يصل إلى المياه الدولية الإقليمية. واتهم بعضهم البحرية اللبنانية بتعمد الاصطدام بالقارب أثناء محاولتها إجباره على العودة إلى الشاطئ. في 26 أبريل 2022، أعلن الجيش اللبناني أن مديرية المخبرات ستكون مسؤولة عن إجراء التحقيق بناء على طلب مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية.

لقد وثقنا 45 حالة لمهاجرين نجوا من غرق القارب وأثرنا هذا الموضوع مع العديد من خبراء الأمم المتحدة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. وفي سبتمبر، بعث الأخير برسالة إلى السلطات اللبنانية بشأن عدم إجراء تحقيق مستقل في أسباب وظروف غرق القارب. وردت الحكومة اللبنانية مؤكدة أن قيادة الجيش هي «الجهة الرسمية المسؤولة عن إجراء تحقيق شفاف في ملابسات غرق القارب بإشراف الجهات القضائية المختصة». في وقت كتابة هذا التقرير، كان تحقيق المحكمة العسكرية معلقاً حيث لم يتم إنتشال القارب بعد.

الحدود المغربية الإسبانية، مليلية Ongayo ©، مرخصة بموجب CC BY-SA 4.0.



هارون دفع الله، الذي لا يزال مصيره ومكان وجوده مجهولين منذ الأحداث، إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري. ولا تزال قضيته معلقة حتى الآن، لأن السلطات المغربية والإسبانية لم توضحها بعد.

الاختفاء القسري

هذا العام، عملت منّا لحقوق الإنسان على عدد كبير من حالات الاختفاء القسري وقدمت 32 قضية أمام آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي تم الإبلاغ عنها في جيبوتي والعراق ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة.

لا يزال العراق يضم أكبر عدد من حالات الاختفاء القسري في جميع أنحاء العالم، حيث تتراوح التقديرات بين مئتين وخمسين ألف إلى مليون مفقود. تقاعست السلطات باستمرار عن إنهاء هذه الممارسة، أو توضيح حالات الاختفاء، أو توفير سبل الانتصاف المناسبة للأسر المتضررة. في هذا العام، استمرينا في تلقي الحالات، قدمنا خمسة عشرة قضية منها إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، وبذلك وصل العدد الإجمالي للقضايا التي عرضناها على هذه اللجنة حول العراق إلى 356 قضية. جنباً إلى جنب مع منظمة إنهاء الإفلات من العقاب في العراق، طلبنا تدخل اللجنة في أعقاب اختطاف الصحفي المستقل باسم الزعك في 24 أكتوبر 2021. في ذلك اليوم، كان ينقل بثاً مباشراً عبر فيسبوك عن الاحتجاجات التي حدثت في ساحة الحسين، حينئذ انقطع البث المباشر. ومنذ ذلك الحين، ظل مصيره ومكان وجوده مجهولين. رغم أن عائلته تقدمت بشكوى رسمية وأبلغت عدة وكالات حكومية باختفائه، إلا أنها لم تسفر عن أي نتائج. تم اختطافه فيما لا يزال العراق يكافح لمعالجة حالات الاختفاء التي ارتكبت في سياق حركة أكتوبر الاحتجاجية، المعروفة باسم «حركة تشرين».

في غضون ذلك، في لبنان ظل اللاجئون السوريون المحتجزون محرومين من الضمانات الإجرائية، مما زاد من خطر تعرضهم للانتهاكات. إن وفاة بشار عبد

بالإضافة إلى ذلك، انزعجنا بشدة من وفاة بشار عبد السعود، وهو لاجئ سوري مقيم في مخيم صبرا وشاتيلا، بعد فترة وجيزة من اعتقاله من قبل عناصر أمن الدولة في 30 أغسطس 2022، وذلك في انتهاك لقانون معاقبة التعذيب في لبنان. وأحال المدعي العام التمييزي القضية إلى النيابة العامة العسكرية بدلاً من قاضي الجنايات المختص والعادي وهو قاضي تحقيق جنوب لبنان. في سبتمبر، أصدر قاضي التحقيق العسكري مذكرات توقيف بحق العناصر الخمسة المزعوم تورطهم في مقتل عبد السعود. وعندما تم توجيه الاتهام إلى هؤلاء العناصر في 29 نوفمبر، أعاد قاضي التحقيق العسكري التأكيد على اختصاص المحكمة العسكرية بالنظر في القضية. شددت منّا لحقوق الإنسان على أنه يجب على السلطات اللبنانية مقاضاة الجناة أمام محكمة جنائية عادية، وأثارت القضية مع العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، والذي أرسل بدوره رسالة إلى السلطات اللبنانية في 28 نوفمبر 2022.

تلقت منّا لحقوق الإنسان شهادات إثر المأساة على الحدود بين المغرب وجيب مليلية الإسباني. في وقت مبكر من صباح 24 يونيو 2022، حاول ما يقرب من 2000 مهاجر عبور الحدود. مع اقترابهم من سياج مقفل بالسلاسل المحيط بمليلية، استخدمت قوات الأمن الإسبانية والمغربية القوة المفرطة لمنعهم من العبور. وبحسب حصيلة القتلى الرسمية، توفي 23 شخصاً. ومع ذلك، قدرت مصادر غير حكومية عدد القتلى ما بين 27 و37. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم التعرف على جميع الجثث ولا يزال العشرات من المهاجرين، معظمهم من السودان، في عداد المفقودين. بعد توثيق حالة أحد الناجين الذي تعرض لعنف الشرطة أثناء محاولته عبور السياج، أرسلت منّا لحقوق الإنسان مراسلة إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالتعذيب وبحقوق الإنسان للمهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن عدداً من الأشخاص - حوالي 64 وفقاً للجمعية المغربية لحقوق الإنسان في الناظور - ما زالوا في عداد المفقودين. فقد قدمنا قضية مازن دفع الله



وفاء علي مصطفى تحمل صورة والدها المفقود، حساب وفاء علي مصطفى © على تويتر.

استدعائه في مايو 2022 إلى مقر رئاسة الأمن الدولية. كما طالبنا فريق العمل التابع للأمم المتحدة لبحث السلطات السعودية على توضيح مصير عبد الوهاب الدويش الذي اختفى في أغسطس 2021، على الأرجح انتقاماً من استفساره عن اختفاء والده، رجل الدين السعودي سليمان الدويش، الذي اختفى قسرياً منذ أبريل 2016.

كما واصلنا توثيق حالات الاختفاء القسري في سوريا. من بين قضايا أخرى، بناءً على شهادة ابنته، قدمنا إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاختفاء القسري قضية علي مصطفى، الذي لا يزال مصيره ومكان وجوده مجهولين منذ اعتقاله في دمشق قبل تسع سنوات، أي في 2 يوليو 2013.

السعودية تحت التعذيب دليل مأساوي على ضرورة ضمان حقوق المحتجزين بغض النظر عن وضعهم أو الاتهامات التي يواجهونها. في 8 نوفمبر 2022، طلبت منّا لحقوق الإنسان من فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي دعوة الحكومة اللبنانية إلى وضع حد للاعتقال السري للاجئ السوري أكرم الزين. بعد اعتقاله من قبل الأمن العام في 28 أكتوبر 2022، بحجة عدم تجديد تصريح إقامته، احتُجز الزين سراً وانقطع الاتصال معه بالعالم الخارجي تماماً حتى إطلاق سراحه في 12 نوفمبر.

لسوء الحظ، ظلت حالات الاختفاء القسري حقيقة مألوفة للغاية في المملكة العربية السعودية، وقمنا برفع العديد من القضايا أمام فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاختفاء القسري. في أبريل، اختفت شيماء البقمي قسرياً بعد أن هربت من منزل عائلتها في منطقة مكة المكرمة، وتم إبلاغ عن ذلك لرئاسة أمن الدولة من قبل أفراد من عائلتها. في الرياض، ظل مصير ومكان وجود عبد الله الدريبي مجهولين منذ

حرية التعبير والاعتداء على الصحافة

على مدار العام، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قمعاً مستمراً ضد النشطاء والصحفيين والمواطنين العاديين الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير.

في سبتمبر، تلقت منّا لحقوق الإنسان معلومات تتعلق بالاعتقال السري في جيبوتي للناشط الشاب عبد القادر إدريس موسى، الذي عرضنا قضيته على الفريق العامل المعني بالإختفاء القسري التابع للأمم المتحدة. موسى، العضو المؤسس لحركة الشباب من أجل التغيير، اعتُقل في 15 سبتمبر دون أمر قضائي، وذلك في منزله من قبل عناصر جهاز التوثيق والأمن (SDS). أبلغتنا عائلته بعد ذلك أنهم يخشون من أن يُعتقاله كان على خلفية مشاركته مقطع فيديو يظهر نمط الحياة الباهظ لأقارب رئيس جيبوتي. رغم محاولاتهم تحديد مكانه، رفضت السلطات الكشف عن مصيره ومكان وجوده حتى إطلاق سراحه في 6 أكتوبر 2022.

علاوة على ذلك، قمنا بتسليط الضوء على قضية أريه سليمان اولاد، وهو مواطن جيبوتي مقيم في أرض الصومال. في 20 مايو 2022، اعتقلت شرطة أرض الصومال اولاد في غابيلي، حيث اتُهم لاحقاً بالتشهير برئيس جيبوتي واحتُجز لأكثر من شهرين. يستند هذا الاتهام إلى مقطع فيديو قصير مباشر تم بثه على صفحته على الفيسبوك، حيث أدلى بتعليقات على سياسة الرئيس الجيبوتي جيلي. بما أن هذا يشكل انتقاماً واضحاً لممارسته حقه في حرية التعبير، فقد قدمت منّا لحقوق الإنسان في 20 يونيو 2022 نداءً عاجلاً إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالتعذيب وحرية التعبير لتنبههم إلى اعتقال اولاد وخطر العودة القسرية إلى جيبوتي. أُطلق سراح اولاد في 28 يوليو 2022، بعد تبرئته في الاستئناف.

في مصر، استمر تقويض حرية الصحافة بشدة، حيث احتلت البلاد المرتبة 168 من أصل 180 من قبل مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2022 لمنظمة



حرية الصحافة 2000-The-Movement، المرخصة بموجب CC BY-SA 4.0.

مراسلون بلا حدود، وهي أسوأ مرتبة مسجلة منذ إطلاق المؤشر في عام 2002. وقد وثقنا قضية الصحفي والمصور المستقل خالد سحلوب البالغ من العمر 30 عاماً، والمعتقل منذ عام 2014. في 28 يونيو 2022، حُكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً في محاكمة جماعية. في يونيو 2014، كان قد حُكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات في قضية أخرى، تم تخفيض المدة إلى 3 سنوات في عام 2015. واليوم، لا يزال محتجزاً تعسفياً في سجن العقرب، وهو سجن شديد الحراسة يشتهر بإيواء السجناء السياسيين.

في الأردن، وثقت منّا لحقوق الإنسان استمرار الأعمال الانتقامية ضد الناشط كامل الزعبي ولفقت انتباهنا إلى هذه القضية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير. منذ عام 2014، يشارك الزعبي بانتظام في الاحتجاجات السلمية التي تطالب بالإصلاحات والمساءلة عن الفساد في بلاده، أعتقل ستة مرات انتقاماً لممارسته حقه في حرية التعبير، ثم احتُجز بعد ذلك لفترات تتراوح من أسبوعين إلى تسعة أشهر. وكان آخر مرة احتُجز فيها لمدة شهر في أواخر عام 2022 ووجهت إليه تهمة «تشويه سمعة هيئة رسمية ومجلس النواب» و «بث أخبار كاذبة» و «الإضرار بسمعة الدولة» بعد أن دعا إلى إطلاق سراح معتقلين سياسيين وتبادل المعلومات حول وضعهم، التي كشف عنها محامو النشطاء.

أخيراً في دول الخليج العربي، واصلنا توثيق قضايا الأفراد الذين حوكموا انتقامياً لممارستهم حقهم في حرية التعبير ولفتت انتباه إلى هذه القضايا المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير. تلقينا شهادة الطالب سلمان الخالدي، المحكوم عليه في الكويت غيابياً بالسجن خمس سنوات لارتكابه «عملاً عدائياً» ضد السعودية، من خلال نشر منشورات على تويتر تدين مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي. في عمان، وُضع الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان المختار الهنائي تحت حظر السفر وتم تقديمه للمحاكمة لإفشاءه معلومات عن قضية فساد تورط فيها أعضاء في الحكومة. في يوليو 2022، تمت تبرئة الهنائي من جميع التهم ورفع حظر السفر.

أعمال انتقامية ضد النشطاء السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان في سياق تقلص الحيز المدني في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في عام 2022، استمر تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والمحاكمة.

استعداداً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة السنوي عن الأعمال الانتقامية، قدّمنا معلومات عن إحدى عشر فرداً تعرضوا للانتقام بسبب تعاونهم مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جيبوتي ومصر ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي نُشر في سبتمبر 2022، إلى حالات انتقام في أكثر من أربعين دولة حول العالم، بما في ذلك عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي البحرين ومصر وإسرائيل وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات وفلسطين واليمن. التقى فريقنا أيضاً بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان السيدة إيلزي براندز

كريس، وذلك بعد تقديمها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، لمشاركة مخاوفنا بشأن التهديدات المتزايدة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذين يختارون الانخراط في الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

هذا العام، جمعت منّا لحقوق الإنسان شهادة علي البياتي، العضو السابق في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، الذي تعرض لأعمال التهيب والانتقام. وفي فبراير، تلقى إستدعاء من محكمة الرصافة للتحقيق في بغداد تبلغه بأنه يخضع للتحقيق فيما يتعلق بقضية مرفوعة من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي. عندما مثل أمام المحكمة بعد ثلاثة أيام، قيل له إن التحقيق يتعلق بقضية تشهير بناء على تصريحات أدلى بها على قناة العهد التلفزيونية في ديسمبر 2020. وفي تلك المقابلة، ناقش البياتي عمل المفوضية العليا لحقوق الإنسان في توثيق مزاعم التعذيب من قبل أهالي مجموعة من المعتقلين تم توقيفهم بأوامر من لجنة مكافحة الفساد. كما ذكر أن اللجنة رفضت طلب المفوضية العليا لحقوق الإنسان بمقابلة السجناء. في أبريل 2022، زار عناصر من قوات الأمن العراقية منزل البياتي في بغداد، مما أثار مخاوف من أنهم كانوا يحاولون اعتقاله، حيث لم يكن حاضراً في ذلك الوقت. خوفاً من الانتقام، غادر العراق وطلب اللجوء في بلد ثالث.

في المملكة العربية السعودية، تزايدت المخاوف بشأن المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني حيث كان من المفترض أن يتم الإفراج عنه في نوفمبر 2022 بعد انتهاء مدة عقوبته في السجن. ومع ذلك، اختفى منذ 23 أكتوبر قسراً حيث عائلته لم تتلق أي أخبار عنه منذ ذلك الحين. كان القحطاني، أحد مؤسسي الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية (حسم)، يقضي عقوبة بالسجن لمدة 10 سنوات بتهم مختلفة تتعلق بعمله في مجال حقوق الإنسان. في 3 نوفمبر 2022، طلبنا التدخل العاجل من فريق الأمم المتحدة المعني بالإختفاء القسري، وحثناهم على التدخل لدى السلطات السعودية لتوضيح مصيره ومكان وجوده.

في دائرة الإتهام

الاعتداءات على المحامين في العراق والمغرب

محكمة R. Vignal محامو ريو ©André Cros، مرخصة بموجب CC BY-SA 4.0.

محكمة الاستئناف بالرباط الحكم الصادر بحقه بالسجن ثلاث سنوات. في السنوات الأخيرة، دافع زيان عن العديد من المعارضين السياسيين والصحفيين وكان ينتقد بشكل متزايد أجهزة الأمن المغربية. بعد الإدلاء بتصريحات انتقادية للمدير العام الأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وجهت وزارة الداخلية اتهامات ضده. خلال التحقيق، استجوبته الشرطة حول بعض تصريحاته الإعلامية، بما في ذلك ما يتعلق بحملة التطعيم، واستشارته القانونية لأحدى موكلاته التي تقدمت بشكوى بالتحرش الجنسي ضد رئيسها. كما تم استجوابه بشأن تصريحات أدلى بها على موقع يوتيوب بشأن رأي فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي، والذي طالب الحكومة المغربية بالإفراج عن الصحفي المغربي توفيق بوعشرين. تم استجوابه مرة أخرى فيما يتعلق بشكوى تحرش جنسي قدمتها موكلة سابقة في أكتوبر 2021. في 30 نوفمبر 2022، وجهت إليه 11 تهمة، بعضها يرتبط مباشرة بحقه في حرية التعبير وأنشطته كمحام، بينما التهم الأخرى تتعلق بجرائم جنسية مثل «الزنا» و «التحرش الجنسي». قضية زيان هي أحدث مثال على الاستخدام المتزايد من قبل السلطات المغربية لتهمة جنائية غير خطائية، مثل غسيل الأموال، والتجسس، والاعتداء الجنسي، والاتجار بالبشر، وذلك لمحكمة النقاب البارزين. في 21 ديسمبر 2022، أرسلت منّا لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان رسالة ادعاء إلى العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين.

واصلت منّا لحقوق الإنسان هذا العام عملها في رصد الاعتداءات على المحامين. في العراق، قدمنا المساعدة لمحامى حقوق الإنسان محمد جمعة، والمعروف بتقديم المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف الأسري، والذي بدوره تعرض لإجراءات تأديبية بعد تغريدة عن حقوق المرأة. في 21 أغسطس 2022، أرسل مجلس القضاء الأعلى العراقي إلى نقابة المحامين العراقيين نسخاً من التغريدات التي نشرها جمعة، طالباً من نقابة المحامين مراجعة التغريدات واتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة. تمت إحالة جمعة لاحقاً إلى لجنة السلوك المهني التابعة لنقابة المحامين العراقية. في وقت كتابة هذا التقرير، قضيته ما زالت معلقة.

في 19 أكتوبر 2022، طرحنا قضيته مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. في 30 أكتوبر، أرسل المقررون الخاصون للأمم المتحدة المعنيون باستقلال القضاة والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان رسالة إلى السلطات العراقية يطلبون فيها تقديم معلومات مفصلة عن الإجراءات التشريعية وغيرها من الإجراءات لضمان قدرة المحامين على أداء جميع مهامهم المهنية، وذلك من دون تهريب أو إعاقة أو مضايقة أو تدخل غير لائق. وأعقب مراسلاتهم رسالة بعث بها رئيس نقابة المحامين الأمريكية إلى نظيرته العراقية أحلام اللامي في 8 نوفمبر 2022.

في المغرب، استمرت الهجمات على المعارضين البارزين في عام 2022. في 21 نوفمبر 2022، اعتقلت السلطات محامى حقوق الإنسان محمد زيان بعد أن أيدت

الاعتقال التعسفي

في عام 2022، تلقت منّا لحقوق الإنسان شهادات عديدة لأفراد تم اعتقالهم بشكل تعسفي بعد محاكمات جائزة بشكل صارح وأفراد ظلوا رهن الاحتجاز على الرغم من انتهاء مدة عقوبتهم.

أصدر فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، خلال جلسته الثالثة والتسعين التي إنعقدت في مارس وأبريل، ثلاثة آراء حول القضايا المرفوعة من منّا لحقوق الإنسان.

وتشمل هذه الآراء قضية عبد الله الطائي المحتجز في العراق منذ عام 2017 وحكم عليه بالإعدام بموجب قانون مكافحة الإرهاب. أكد الفريق العامل التابع للأمم المتحدة في رأيه أن اعتقاله واحتجازه يفتقران إلى أساس قانوني وأن «انتهاكات الحق في محاكمة عادلة [...] [كانت] من الخطورة بحيث تضي على احتجازه طابعاً تعسفياً». وأخيراً، أشار الفريق العامل إلى أن إصدار حكم يستند إلى اعترافات يُزعم أنها انتزعت تحت التعذيب يشكل إساءة بالغة للعدالة ويشكل انتهاكاً للحق في الحياة.

كما دعا الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المغرب إلى الإفراج عن الصحفي سليمان الريسوني، الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات، بعد تقديم القضية بشكل مشترك من قبل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنّا لحقوق الإنسان. وجد خبراء الأمم المتحدة في رأيهم أن السلطات لم تضح الأساس القانوني لاحتجازه، وأن الأمر يتعلق بعمله كصحفي وممارسة حقه في حرية التعبير. كما خلص خبراء الأمم المتحدة إلى أن انتهاكات حقه في محاكمة عادلة كانت من الخطورة بحيث جعلت اعتقاله تعسفياً.

أخيراً، خلص الفريق العامل التابع للأمم المتحدة إلى أن احتجاز عامل الإغاثة الإنسانية عبد الرحمن السدحان في المملكة العربية السعودية هو تعسفي. حُكم عليه بالسجن لمدة 20 عاماً بسبب تغريدات على التويتر، واختفى قسرياً منذ جلسة الاستئناف في 5 أكتوبر 2021. في الرأي، وجد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاعتقال التعسفي أن اعتقاله واحتجازه يفتقران إلى أساس قانوني، بما في ذلك بسبب عدم الوضوح القانوني لقوانين مكافحة الإرهاب وجرائم الإنترنت التي أدين على أساسها. بالإضافة إلى ذلك، ذكر الخبراء أن احتجازه نابع من ممارسته لحقه في حرية التعبير، بسبب تعليقات عبر الإنترنت تعبر عن آرائه، وأنه حُرِم من حرّيته «على أسس تمييزية، بسبب رأيه السياسي». وأخيراً، خلص الفريق العامل أيضاً إلى وجود عدد من الانتهاكات الجسيمة لحقه في محاكمة عادلة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت منّا لحقوق الإنسان مع مركز مناصرة معتقلي الإمارات في هذا العام بتوثيق حالات العديد من أعضاء الإمارات 94 الذين، على الرغم من استكمال عقوباتهم بالسجن، لا يزالون محتجزين بموجب قانون المناصحة أو نظام إعادة التأهيل. تم اعتقالهم في عام 2013 وحوكموا في محاكمة جماعية لتوقيعهم عريضة تطالب بإصلاحات ديمقراطية في الإمارات العربية المتحدة. في سبتمبر 2022، طلبنا من الفريق العامل التابع للأمم المتحدة إصدار رأي بشأن الطبيعة التعسفية لاحتجاز 11 عضواً من الإمارات 94، وهم محمد الركن، وفؤاد الحمادي، وإبراهيم الياسي، وخليفة النعيمي، وسلطان بن كايد القاسمي، وحسين الجابري، وأحمد الزعابي، وعبد الله الهاجري، وعبد السلام درويش المرزوقي، ومحمد الصديق، وعمران الحارثي.

في دائرة الإهتمام

اتجاه مقلق في إصدار أحكام السجن الطويلة الأمد بشكل استثنائي في المملكة العربية السعودية



سلمى الشهاب (أعلى اليسار)، عبد الله جيلان (أعلى اليمين)، سعد الماضي (أسفل اليسار)، محمد الربيعة (أسفل اليمين).

وفي تطور آخر مثير للقلق، علمنا أنه في نوفمبر 2022، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على عبد الله جيلان بالسجن لمدة طويلة الأمد تصل إلى 10 سنوات بالإضافة إلى حظر السفر لمدة 10 سنوات. وكان جيلان قد اعتقل ثم اختفى قسرياً من قبل رئاسة أمن الدولة في مايو 2021. أعتقل جيلان في الأصل رداً على منشورات نشرها من حساب مجهول على تويتر دعا فيها إلى احترام الحقوق والحريات الأساسية في المملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى هؤلاء الثلاثة، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على المواطن الأمريكي سعد الماضي بالسجن 16 عاماً، بالإضافة إلى حظر السفر لمدة 16 عاماً. كما وجهت إليه تهمة «الطعن في رموز الدولة» و«السعي لزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية والإخلال بالنظام العام» بموجب قوانين الجرائم الإلكترونية ومكافحة الإرهاب. تضمنت الأدلة المقدمة ضد الماضي نسخاً من 14 تغريدة، بعضها انتقد فيها الفساد وقرارات السياسة العامة للسلطات، بالإضافة إلى واحدة تشير إلى مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي. في نوفمبر، قدمنا مع مؤسسة حقوق الإنسان نداءً عاجلاً إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، مطالبين السلطات السعودية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الماضي.

أخيراً في ديسمبر 2022، تابعنا قضية المدافع السعودي عن حقوق الإنسان محمد الربيعة، الذي حُكم عليه بالسجن 17 عاماً بعد إعادة محاكمته. أعتقل في البداية في مايو 2018 وتعرض لأعمال تعذيب. وفي عام 2021، حُكم عليه بالسجن ست سنوات بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان.

تميز عام 2022 باتجاه مثير للقلق في المملكة العربية السعودية، حيث أصدرت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة عدة أحكام بالسجن الطويلة أمد بشكل استثنائي، تتراوح بين 15 إلى 50 عاماً، بسبب أفعال محمية بموجب الحق في حرية التعبير. على سبيل المثال في أغسطس 2022، حكم على سلمى الشهاب ونورا القحطاني بالسجن 34 عاماً و45 عاماً على التوالي. لقد قمنا بإحالة الحالتين إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وحثناهم على تبني رأي بشأن تعسف احتجازهما.

الشهاب، طالبة دكتوراه سعودية في جامعة ليدز في المملكة المتحدة، كانت تزور عائلتها في المملكة العربية السعودية عندما تم استدعاؤها للاستجواب من قبل رئاسة أمن الدولة في الدمام في 15 يناير 2021. ثم أعتقلت تعسفاً، احتجزت في الحبس الاحتياطي لمدة 285 يوماً قبل تقديمها إلى المحكمة. احتُجزت في الحبس الانفرادي لمدة 13 يوماً وتعرضت إلى تهديدات ومضايقات، حيث هدهدها عناصر أمن الدولة في التحقيق باللجوء إلى العنف، وأهانوا أفراد أسرتها وقاموا بمضايقتها لفظياً بسبب انتمائها إلى الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية. كما حُرمت من الاتصال بأسرتها ومحاميها. من ناحية أخرى، اعتقلت القحطاني في 4 يوليو 2021، بعد أن نشرت على تويتر منشورات اعتبرت أنها تنتقد السلطات. حُكم على كل من الشهاب والقحطاني بأحكام سجن طويلة الأمد غير مسبقة بناءً على تهم غامضة بموجب قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2007 وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2017، وكلاهما يجرم الأفعال التي تندرج تحت الحق في حرية التعبير.

تسليم السجناء والمخالفة لمبدأ عدم الإعادة القسرية

عبد الولي وروزي، وحث السلطات على إجراء تقييم مستقل للمخاطر قبل النظر في تسليمهم إلى الصين.

بالإضافة إلى ذلك في نوفمبر 2022، رصدت منّا لحقوق الإنسان وضع الناشط الجزائري في مجال حقوق الإنسان زكريا («زكي») حناش، الذي هنالك خطورة في إعادته قسراً من تونس إلى الجزائر. ويواجه حناش في الجزائر تهماً في «الإشادة بالإرهاب» و«تقويض أمن الدولة»، انتقاماً منه لعمله في توثيق ونشر معلومات عن سجناء الرأي. بعد احتجازه لعدة أسابيع وإطلاق سراحه بكفالة في مارس 2022، استمر في التعرض لأعمال التهيب والضغط. نتيجة لذلك، سافر إلى تونس حيث حصل على صفة اللاجئ من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك في منتصف نوفمبر، أُبلغ أن الشرطة التونسية جاءت للبحث عنه، مما أثار مخاوف من أنهم كانوا يحاولون إعتقاله. بسبب السابقة الخطيرة التي حصلت في اختطاف اللاجئ الجزائري سليمان بوحفص وإعادته قسراً في 25 أغسطس 2021، والتي لم يتم إجراء أي تحقيق بشأنها حتى الآن في تونس، قدمت منّا لحقوق الإنسان في 28 نوفمبر 2022 طلباً لاتخاذ تدابير مؤقتة أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. لقد سررنا أنه في 5 ديسمبر 2022، من أجل منع ضرر لا يمكن إصلاحه لحناش، دعت اللجنة الأممية تونس إلى اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع الإعادة القسرية للحناش إلى الجزائر.

أخيراً في الإمارات العربية المتحدة، قدمت منّا لحقوق الإنسان المساعدة لشخصين. في يناير 2022، علمنا بالاختفاء القسري للمواطن الباكستاني عبد الحفيظ محمد رمضان بعد اعتقاله من قبل جهاز أمن الدولة، ثم رفعنا قضيته إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. تم ترحيله في 2 فبراير، على الرغم من خطر التعذيب الذي كان يواجهه في بلده الأصلي. في الواقع، فر رمضان من بلوشستان في باكستان، بعد تعذيب وقتل اثنين من أقاربه على يد أجهزة المخابرات الباكستانية. وهو محتجز حالياً في السجن المركزي في كراتشي ويواجه محاكمة أمام محكمة مكافحة الإرهاب. نظراً لأن

في عام 2022، واصلت منّا لحقوق الإنسان تقديم المساعدة للعديد من الأفراد الذين يواجهون الترحيل أو التسليم إلى دولة قد يتعرضون فيها لخطر التعذيب.

بعد تلقي معلومات حول احتجاج عاملة منزلية وطالبة لجوء كينية في لبنان وإمكانية ترحيلها إلى بلدها الأصلي، قدمت منّا لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع حركة مناهضة العنصرية، نداءً عاجلاً إلى العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. كانت ن.م مدافعة صريحة عن حقوق العمل لعاملات المنازل المهاجرات في لبنان. في أوائل عام 2022، لعبت دوراً نشطاً في الاحتجاجات التي جرت أمام القنصلية الفخرية الكينية في بيروت، حيث تم الإبلاغ عن مخالفات جسيمة تحصل في القنصلية. في أبريل 2022، اعتقلتها المديرية العامة في الأمن العام، التي حاولت في أوائل أغسطس 2022 إعادة ن.م. إلى بلدها الأصلي، رغم أنها طلبت اللجوء من لبنان. أطلق سراحها في أكتوبر 2022.

في المملكة العربية السعودية، وثقنا قضية رجلين ينتميان إلى عرقية الأويغو وهما نورميميت روزي وحمد الله عبد الولي. لا يزالان مختفين قسراً بعد اعتقالهما في عام 2020 ويواجهان خطر إعادتهما قسراً إلى الصين. في مارس 2022، بعد اعتقال زوجة روزي السابقة في المملكة العربية السعودية مع ابنتها البالغة من العمر 13 عاماً، أُبلغت أنها ستُرحل إلى الصين. توقفت كل الاتصالات معها بعد ذلك. هذا أمر مثير للقلق بشكل خاص بالنظر إلى حالة حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ أويغور المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث توجد تقارير عن انتهاكات منهجية وواسعة النطاق ضد السكان المسلمين. لقد رفعنا قضايا الأفراد الأربعة جميعاً أمام الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وبعد ذلك أرسل أربعة خبراء من الأمم المتحدة رسالة ادعاء إلى المملكة العربية السعودية، بناءً على ما قدمناه، للتعبير عن قلقهم بشأن احتجاز

فيديو نشره على قناته على اليوتيوب، دعا فيه إلى احتجاج سلمي خلال زيارة الرئيس الأمريكي لمصر لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ في دورته السابعة والعشرين. في 21 نوفمبر، طلبت منّا لحقوق الإنسان تدخل المقررة الخاصة المعنية بمناهضة التعذيب، وطلبت منها بالتدخل العاجل لدى السلطات الإماراتية، وهو ما فعلته المقررة في 7 ديسمبر 2022. طلبنا منها حث السلطات على عدم تسليم عثمان إلى مصر والإفراج عنه فوراً، لأنّ التسليم سيشكل انتهاكاً لمبدأ عدم إعادة القسرية المنصوص عليه في المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب، والإمارات طرف فيها. تم إطلاق سراح عثمان في 22 ديسمبر، وسمح له بالعودة بأمان إلى الولايات المتحدة.

رمضان كان الكفيل الوحيد لعائلته في الإمارات العربية المتحدة، فإن ترحيله يعني أن عائلته الآن أيضاً معرضة لخطر الترحيل إلى باكستان، حيث يواجهون أيضاً خطراً كبيراً بالتعرض للتعذيب وغيره من أشكال الاضطهاد.

في نوفمبر، أُبلغت منّا لحقوق الإنسان باعتقال الناقد السياسي الأمريكي المصري شريف عثمان في دبي، حيث كان يسافر لزيارة عائلته. على الرغم من أنه أُبلغ في البداية أن اعتقاله كان بناءً على نشرة حمراء صادرة عن الإنتربول بناءً على طلب مصر، فقد تم توضيح لاحقاً أن المذكرة تم تعميمها من خلال مجلس وزراء الداخلية العرب، وهي مؤسسة تابعة لجامعة الدول العربية. من المحتمل أن يكون اعتقاله بسبب مقطع



في دائرة الإهتمام

#لا_لترحيل_ادريس_حسن: الناشط الأويغوري إدريس حسن لا يزال عرضة لخطر التسليم من المغرب إلى الصين



طلب التسليم، مما دفع لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة إلى إرسال طلب لاتخاذ تدابير مؤقتة إلى السلطات المغربية في 20 ديسمبر 2021. حتى لو احترمت السلطات المغربية طلب اللجنة، وقت كتابة هذا التقرير، فإن إيشان مازال محتجز في سجن تيفلت 2. ولا يخضع احتجازه المستمر لمراجعات دورية وتلقائية للتأكد من أنه محتجز بشكل ضروري ومتناسب وقانوني وليس بشكل تعسفي. لهذا السبب، بعد عام واحد من حكم محكمة النقض لصالح طلب التسليم الصيني، رفعت كل من مؤسسة حقوق الإنسان ومنا حقوق الإنسان ومنظمة حماية المدافعين شكوى إلى فريق العمل التابعة للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، مطالبين خبراء الأمم المتحدة بإصدار رأي فيما يتعلق بالطبيعة التعسفية لإعتقال إيشان.

في عام 2022، واصلت منّا لحقوق الإنسان الدعوة للإفراج عن الناشط الأويغوري يديريسي إيشان وحمايته (المعروف أيضاً باسم إدريس حسن)، الذي لا يزال محتجزاً في المغرب ولا يزال عرضة لخطر التسليم إلى الصين. في 19 يوليو 2022، أطلقت منّا لحقوق الإنسان رسالة مشتركة، بدعم من 44 منظمة غير حكومية أخرى، دعت فيها السلطات المغربية إلى إلغاء إجراءات التسليم بحق إيشان وإطلاق سراحه من اعتقاله الذي دام عاماً.

أعتقل إيشان في 19 يوليو 2021 بناء على نشرة حمراء صادرة عن الإنتربول بناء على طلب الصين بتهمة «الإنتماء إلى منظمة إرهابية». في 15 ديسمبر 2021، أصدرت محكمة النقض بالرباط رأياً إيجابياً بشأن

أصدرنا ثلاثة تحاليل للتشريعات غير
المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق
الإنسان ودعونا إلى الإصلاح القانوني
والسياسي.

قمنا بتقييم امتثال خمسة دول
لالتزاماتها الدولية.

شاركنا في مجموعة متنوعة من
قضايا القانون الدولي المعاصرة، بما في
ذلك دعم اللجنة الأفريقية لحقوق
الإنسان والشعوب، وحقوق الإنسان
ومكافحة الإرهاب، والولاية القضائية
العالمية.

المناصرة القانونية

أجرينا بحثاً متعمقة وحددنا
تطورات القوانين والسياسات
المتعلقة بالحقوق الرقمية
وحرية التعبير والحيز المدني.

مواءمة الأطر القانونية المحلية مع المعايير الدولية

حددنا هذا العام عدداً من التطورات في القانون والسياسات المتعلقة بالحقوق الرقمية وحرية التعبير والحيز المدني، والتي من شأنها السماح في حصول انتهاكات لحقوق الإنسان. لذلك أجرينا بحثاً وتحليلات متعمقة ودافعنا عن الإصلاح القانوني والسياسي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

في الواقع، يحتوي المشروع على مواد تقييدية تُخضع هدف وغرض الجمعيات لمبادئ عامة فضفاضة، مثل «احترام الثوابت الوطنية ورموز الدولة». بالإضافة إلى ذلك، يخضع التعاون مع المنظمات الأجنبية وتلقي الأموال من الخارج للحصول على إذن مسبق من قبل السلطات. والأهم من ذلك، على الرغم من أن مشروع القانون يهدف إلى إدخال نظام إعلاني يتماشى مع دستور 2020 والتزامات الجزائر الدولية في مجال حقوق الإنسان، إلا أن النص لا يتعارض مع نظام الترخيص الحالي. ما لم يتم تعديل النص بشكل كبير، فمن المرجح أن تستمر ممارسة رفض إصدار إيصال إيداع عند تقديم مستندات تسجيل جمعية جديدة. بحلول نهاية عام 2022، لم يناقش بعد مشروع القانون في البرلمان.

بالإضافة إلى ذلك، واصلنا هذا العام الشراكة مع المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح ورصد التطورات

الحقوق الرقمية وحرية التعبير وتقلص الحيز المدني

في عام 2022، أصدرنا ثلاثة تحليلات للتشريعات غير المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

في مارس، راجعت الحكومة الجزائرية مشروع قانون الجمعيات، والذي إذا تم اعتماده سيكون له تأثير ضار على الحيز المدني. أصدرت منّا لحقوق الإنسان تحليلاً للنص، وشاركته مع المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات قبل زيارته الرسمية إلى الجزائر، والمقرر إجراؤها في سبتمبر 2022 والتي تم إلغاؤها قبل خمسة أيام من موعدها. يُظهر تحليلنا أن النص فشل في معالجة أوجه القصور الواردة في قانون 2012 الخاص بالجمعيات المعمول به حالياً.



الصورة: iPhone، أكتيف فل، مرخصة بموجب 2.0 CC BY-NC-ND

تجريم عمل الصحفيين والمبلغين والنشطاء والنقاد السلميين. وفي بيان أيدته 14 منظمة أخرى، طالبنا السلطات الإماراتية بإلغاء القانون أو تعديله بشكل كبير حتى يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً قانون عقوبات جديد، دخل حيز التنفيذ في يناير 2022. أجرت منّا لحقوق الإنسان تحليلاً لهذا النص، والذي نشرناه بعد ذلك وشاركناه مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. في تحليلنا، رأينا أن قانون العقوبات الجديد لا يتوافق مع مواد متعددة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتعلق هذا بشكل خاص من مواد الإعلان العالمي، المادة 11 التي تنص على مبدأ اليقين القانوني، والمادة 19 التي تنص على الحق في حرية التعبير وتلقي المعلومات، والمادة 20 التي تنص على الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. في الواقع، تحتوي العديد من مواد قانون العقوبات الجديد، لا سيما تلك المتعلقة بالأمن الداخلي للدولة، على صياغة واسعة وغامضة وغير دقيقة، مما يسمح بتفسيرها بطريقة تسمح بشكل فعال بإسكات جميع الأصوات المعارضة في البلاد.

القانونية والسياساتية في الجزائر التي تؤثر على الحيز المدني. تم استخدام بحثنا لتحديث برنامج مرصد الحرية المدنية التابع للمركز الدولي في الجزائر.

في الإمارات العربية المتحدة، قمنا بتحليل قانون الإمارات الجديد بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، والذي يهدد بشدة ويقيد بشكل غير ملائم الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. دخل القانون الجديد حيز التنفيذ في 2 يناير 2022، الذي تم تبنيه بموجب المرسوم الاتحادي بقانون رقم 34 لعام 2021، ليحل محل القانون الاتحادي السابق رقم 5 لعام 2012 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية. ومع ذلك، فإن النص الجديد لا يعالج المواد الإشكالية للنص السابق، بل على العكس من ذلك، يقيد الحيز المدني وحرية التعبير داخل البلاد ويبقى على تجريم الأفعال المحمية بموجب القانون الدولي. سلط تحليل منّا لحقوق الإنسان الضوء على استخدام القانون للمصطلحات الفضفاضة والغامضة، والتي تمنح السلطات سلطة تقديرية مفرطة لتجريم وفرض عقوبات سجن طويلة الأمد على الأفراد الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. كما سلطنا الضوء على الطرق التي يتيح بها القانون

تقييم امتثال الدول لمعايير حقوق الإنسان

بناءً على البحث الشامل والمراقبة، أصدرنا تقارير البلدان وأبرزنا منظور المجتمع المدني في تقييم امتثال الدول - وتحديداً الجزائر والعراق والمغرب ولبنان والإمارات - لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان من قبل آليات الأمم المتحدة.

الاستعراض الدوري الشامل

التعسفية للأفراد الذين يمارسون حقوقهم وحررياتهم الأساسية. كما أعربنا عن قلقنا إزاء الاعتماد المتزايد على تهمة الإرهاب، التي تعاني من تعريف فضفاض للغاية وغامض، لمقاواة المعارضين السلميين.

أتيحت الفرصة لفريقنا لتقديم النتائج الرئيسية للتقرير خلال جلسة إحاطة نظمها منظمة "يوي آر آنفو" في 31 أغسطس 2022. في هذا السياق من خلال مشروع مشترك، قامت منّا لحقوق الإنسان والمعهد الدماركي لمناهضة التعذيب بدعم و المساعدة في دعوة لثلاثة من ممثلي المجتمع المدني الجزائري حتى يتمكنوا من مناقشة حالة حقوق الإنسان في بلادهم مع البعثات الدائمة في جنيف. ساعدت خبرتهم في قضايا تتراوح بين حقوق المرأة والوصول إلى العدالة، البعثات على إصدار توصيات موجهة إلى الحكومة الجزائرية خلال الاستعراض الدوري الشامل في نوفمبر.

في نوفمبر 2022، تابعنا الاستعراض الدوري الشامل للجزائر والمغرب، والذي قدمنا قبله تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وأطلعنا العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مخاوفنا الرئيسية. في عام 2023، سنتابع عن كثب ردود كلا البلدين على التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة.

في مارس 2022، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريراً في سياق الاستعراض الدوري الشامل الرابع للجزائر، لتسليط الضوء على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية على مدى السنوات القليلة الماضية. على وجه الخصوص، سلطنا الضوء على اعتماد إطار قانوني قمعي مؤخراً، والذي ترافق مع تزايد الاعتقالات

مكتب الأمم المتحدة، جنيف



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

في 31 يناير 2022، قدمت منّا لحقوق الإنسان ومنظمة مشروع الإحتجاز العالمي تقرير متابعة مشترك إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، يركز على تراجع تنفيذ مبدأ عدم الإعادة القسرية في لبنان. ويبحث التقرير في عدم تنفيذ توصيات اللجنة الصادرة عام 2018 المتعلقة بوضع اللاجئين وطالبي اللجوء. وعلى وجه الخصوص، حثت اللجنة لبنان على ضمان التقيد الصارم بمبدأ عدم الإعادة القسرية في الممارسة العملية، وحماية جميع طالبي اللجوء من عمليات الإعادة على الحدود، وتمكينهم من الوصول إلى إجراءات تحديد صفة اللاجئين. كما أوصت اللجنة لبنان بمواءمة تشريعاته وممارساته المتعلقة باحتجاز طالبي اللجوء واللاجئين مع المعايير الدولية، وتوفير إجراءات استئناف ضد القرارات المتعلقة بالاحتجاز والترحيل. وبناءً على تقريرنا، وجدت اللجنة لاحقاً أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لتنفيذ التوصيات المذكورة كانت في الغالب «غير مرضية».

في 7 و 8 مارس 2022، أجرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان المراجعة الدورية السادسة للعراق، لتقييم مستوى تنفيذ العراق للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي صادق عليه العراق في عام 1971. قبل المراجعة، قدمنا وعرضنا تقرير مواز أمام أعضاء اللجنة. في أعقاب الحوار التفاعلي، وتكراراً لمخاوفنا، تبنت اللجنة الملاحظات الختامية التي أثار فيها خبراء الأمم المتحدة، من بين مواضيع أخرى، قضايا الاختفاء القسري والتعذيب، وجهود المساءلة عن جرائم داعش، واستخدام عقوبة الإعدام والاعتداء على حرية التعبير والتجمع. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المراجعة فرصة لإجراء فحص شامل للانتهاكات المرتكبة في سياق قمع حركة احتجاج أكتوبر.

وتمكنوا أيضاً من مقابلة فريقتي المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين والمقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

وبالمثل في مارس، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريراً قبل الاستعراض الدوري الشامل الرابع للمغرب. يسلط التقرير الضوء على تدهور حقوق الإنسان في البلاد منذ دورة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق بالحق في حرية التعبير. من أعراض هذا التراجع استخدام برنامج التجسس بيغاسوس لاختراق الهواتف الذكية، خاصةً لاختراق هواتف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنقاد السلميين. كما يوثق التقرير الاستخدام المتزايد للتهمة الجنائية غير الخطابية، مثل غسيل الأموال، والتجسس، والاعتداء الجنسي، والاعتداء الجسدي، والاعتداء الجسدي، لمحكمة النقاب البارزين. قبل المراجعة التي جرت في 8 نوفمبر، قدمت الولايات المتحدة سؤالاً مسبقاً تطلب من الحكومة المغربية توضيح ردها على التوصيات الصادرة عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في رأيه حول اعتقال الصحفي المغربي سليمان الريسوني، والذي طالب بإصداره كل من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنّا لحقوق الإنسان.

أخيراً في سبتمبر، قدمت منّا لحقوق الإنسان أيضاً تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان قبل الاستعراض الدوري الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي سيعقد في مايو 2023. في رسالتنا، سلطنا الضوء على مختلف التطورات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الدولة. وتشمل هذه القيود المفروضة على حرية التعبير، وزيادة في الحالات الموثقة من الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري، لا سيما ضد منتقدي الحكومة وشخصيات المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما يسلط التقرير الضوء على افتقار القضاء إلى الاستقلالية، بالنظر إلى الرقابة التي تمارسها السلطة التنفيذية على تعيين القضاة، فضلاً عن استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لقمع الأشكال السلمية للمعارضة ومقاضاة مرتكبيها.

لجنة مناهضة التعذيب

التعسفين، ولا سيما ضد منتقدي الحكومة وشخصيات المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان. معظم هذه الانتهاكات يرتكبها جهاز أمن الدولة، والذي يعمل في كثير من الأحيان من خلال اعتقال الأشخاص دون أمر قضائي ونقلهم إلى مكان مجهول، حيث يتم احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة. بعد صدور الملاحظات الختامية للجنة، بادرننا في نشر رسالة مشتركة، طالبنا فيها وثلاثة عشرة منظمة حقوقية أخرى السلطات الإماراتية إلى الإسراع بوضع وتنفيذ خطة وطنية لمكافحة التعذيب، والتنفيذ الكامل لجميع التوصيات الصادرة عن خبراء الأمم المتحدة.

فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

في أغسطس 2022، قدمت منّا لحقوق الإنسان ادعاءً عاماً إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، حيث سلطنا الضوء على العقوبات التي تحول دون تنفيذ إعلان عام 1992 بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في الإمارات العربية المتحدة. ناقشنا في مراسلتنا أن القوانين الحالية في الإمارات العربية المتحدة لا توفر حماية كافية ضد جريمة الاختفاء القسري. كما أكدنا أن تركيز السلطة داخل جهاز أمن الدولة قد ساهم في ثقافة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، أعربنا عن قلقنا إزاء فشل التشريعات المحلية في ضمان حق المعتقلين في الاتصال بالعالم الخارجي، حيث تنص على حالات مختلفة يمكن فيها تقييد هذا الحق. ومما يثير القلق أيضاً أن قانون أمن الدولة لعام 2003، الذي ينص على فترات الاحتجاز الخاصة به، والذي يتفوق على تطبيق قانون الإجراءات الجنائية ويسمح لجهاز أمن الدولة من احتجاز الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تصل إلى 60 يوماً، والتي يمكن تجديدها لمدة 30 يوماً أخرى، قبل أن يمثلوا أمام النيابة العامة. أخيراً، أصدرنا توصيات للسلطات الإماراتية لمنع ارتكاب مسؤولي الدولة الاختفاء القسري. تحرك فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاختفاء القسري بناءً على

قبل المراجعة الدورية الثانية للعراق من قبل لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، أطلعت منّا لحقوق الإنسان فريق الخبراء وقدمت تقريراً من 40 صفحة يقيّم جهود البلاد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وإلقاء الضوء على العديد من حالات التعذيب الموثقة. وكان الهدف من التقرير أيضاً بدء فتح تحقيق سري بموجب المادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب. على الرغم من أن اللجنة قررت عدم فتح هذا التحقيق، إلا أن النتائج التي توصلنا إليها كان لها صدى في ملاحظاتها الختامية التي تم تبنيها بعد الحوار التفاعلي. على وجه الخصوص، أعرب خبراء الأمم المتحدة عن أسفهم لعدم إحراز تقدم منذ آخر مراجعة للبلاد في عام 2015، فضلاً عن ضعف الإطار القانوني لمكافحة التعذيب وعدم مراعاة الضمانات القانونية القائمة. بالإضافة إلى ذلك، أعرب الخبراء عن قلقهم بشأن مزاعم انتشار التعذيب أو سوء المعاملة وانعدام المساءلة عن هذه الأفعال. كما تناولت لجنة مناهضة التعذيب معاملة السجناء المحكوم عليهم بالإعدام والانتهاكات التي حدثت في سياق احتجاجات 2019-2020. ولمعالجة أوجه القصور هذه، نشرت منّا لحقوق الإنسان رسالة مشتركة إلى السلطات العراقية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة دون تأخير.

علاوة على ذلك في يوليو 2022، ساهمت منّا لحقوق الإنسان في أول مراجعة للجنة مناهضة التعذيب لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك منذ أن صادقت الدولة على اتفاقية مناهضة التعذيب قبل عقد من الزمن. قبل الحوار التفاعلي، قدمت منّا لحقوق الإنسان ومركز مناصرة معتقلي الإمارات تقريراً إلى اللجنة يسلط الضوء على ممارسة التعذيب في البلاد. ذكرنا في التقرير أن الإطار القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة يقدم ضمانات غير كافية ضد التعذيب، مما جعله منتشرًا، مع بقاء مرتكبيه دون عقاب. كما يشير التقرير إلى الحالات التي وثقتها المنظمات، والتي تشير إلى نمط واسع النطاق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. لا يقتصر ذلك على ممارسة التعذيب، بل يشمل أيضاً الاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز



لقطة شاشة تم التقاطها أثناء مراجعة لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة للعراق، تلفاز الأمم المتحدة الشبكي ©.

طلبنا وأرسلنا ادعاءً عاماً إلى سلطات الإمارات العربية المتحدة بعد جلسته في سبتمبر 2022.

الانخراط في قضايا القانون الدولي الرئيسية

شارك فريقنا القانوني هذا العام في مجموعة متنوعة من قضايا القانون الدولي، والتي تضمنت من بين مواضيع أخرى، دعم اللجنة الأفريقية، وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، والولاية القضائية العالمية.

اللجنة الأفريقية

الإنسان. الهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو توفير التوجيه والدعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن التنفيذ الفعال لالتزاماتها ومساهماتها في القضاء على حالات الاختفاء القسري في جميع أنحاء القارة الأفريقية. في ظل عدم وجود وثيقة إقليمية ملزمة لمنع جريمة الاختفاء القسري ومكافحتها، نأمل أن تنتهز منظمات المجتمع المدني هذه الوثيقة الهامة لمحاسبة الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

في 25 أكتوبر 2022، أطلقت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب رسمياً المبادئ التوجيهية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في إفريقيا خلال دورتها العادية الثالثة والسبعين. هذه الوثيقة هي نتاج العديد من ورش العمل والفعاليات التي شارك فيها العديد من الخبراء الإقليميين والدوليين. ساهمت منّا لحقوق الإنسان في العديد من المشاورات التمهيديّة في سياق مشروع الاختفاء القسري في إفريقيا الذي يديره المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، ومنّا لحقوق الإنسان، ومحامون من أجل العدالة في ليبيا، وريدريس، ومحامو زيمبابوي من أجل حقوق

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب الولاية القضائية العالمية

في أواخر عام 2022، قدمت منّا لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي ومبادرة الحرية رأي خبير، وذلك لدعم شكوى مقدمة في بلجيكا في ديسمبر 2021 من قبل منظمة مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ضد المملكة العربية السعودية بسبب جرائم ضد الإنسانية. سيتم البت في مقبولية الشكوى في عام 2023. في يونيو 2022، على الرغم من أن المدعي الفيدرالي البلجيكي طلب من محكمة الاستئناف في بروكسل رفض القضية لأسباب إجرائية، فإننا نعتقد أنه يجب على المحكمة فتح تحقيق في ضوء «المنهجية و الانتهاكات المستشرية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأفراد الذين انتقدوا السلطات أو سياساتها سلمياً». مثل هذا النمط من الانتهاكات يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، على النحو المحدد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

نظراً لأن منّا لحقوق الإنسان عضو في «تحالف منظمات المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب»، في يوليو 2022، حضر مستشارنا القانوني ألكسيس ثيري، ملتقى استراتيجي عقده التحالف في نيويورك. يتألف التحالف من أكثر من 80 منظمة غير حكومية من جميع أنحاء العالم، ويدافع عن مكافحة الاتجاهات الضارة في سياسات وقواعد مكافحة الإرهاب العالمية. يسعى التحالف إلى مجابهة إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب، وتحويل هيكل مكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية ليكون أكثر شفافيةً وتشاركياً وخضوعاً للمساءلة، ولحماية الحيز المدني وحقوق الإنسان والحريات الأساسية من الهجوم تحت ستار مكافحة الإرهاب. في نهاية اللقاء، عقد التحالف اجتماعات منفصلة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. في عام 2023، سنواصل المشاركة كأعضاء فاعلين في التحالف.

الدورة العادية الثالثة والسبعون للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بإذن من ألكساندرا فيسينت ©.



قامت منّا لحقوق الإنسان
بالعديد من أنشطة المناصرة،
بما في ذلك على مستوى الأمم
المتحدة.

سلطنا الضوء على قصص الضحايا
من خلال الإعلان عن قضاياهم
ومشاركتها على موقعنا الإلكتروني
ومنصات التواصل الاجتماعي.

تم إجراء مقابلات مع أعضاء
فريقنا واقتباسهم في العديد من
المنشورات.

التوعية

دعمت منّا لحقوق الإنسان 59
نشاطاً مشتركاً للمجتمع المدني،
ورفعت مستوى الوعي حول
قضايا حقوق الإنسان الملحة
في جميع أنحاء المنطقة

1 أنشطة المناصرة المشتركة

لدعم عملنا القانوني، نفذت منّا لحقوق الإنسان مجموعة متنوعة من مبادرات المناصرة للمساعدة في زيادة الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان الملحة في جميع أنحاء المنطقة. اتخذت معظم المبادرات شكل أنشطة مناصرة مشتركة للمنظمات غير الحكومية، انضمنا إلى 59 نشاطاً من هذه الأنشطة طوال عام 2022. وكان عدد منها يركز على البلدان، وغطت كل من الجزائر، البحرين، مصر، العراق، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، بينما كانت هناك مواضيع أخرى. على سبيل المثال، أيدنا إعلان جنيف بشأن المراقبة المستهدفة وحقوق الإنسان، الذي يدين الاستخدام المتزايد لتقنيات المراقبة لإستهداف ومضايقة أولئك الذين يمارسون حقوقهم، ويدعو الحكومات إلى تنفيذ وقف تصدير وبيع وتحويل وخدمة و استخدام تقنيات المراقبة الرقمية المستهدفة، حتى يتم وضع ضمانات صارمة لحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، قامت منّا لحقوق الإنسان بالعديد من أنشطة المناصرة على مستوى الأمم المتحدة. على سبيل المثال، خلال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في مارس، دعمنا مداخلة شفوية مشتركة بقيادة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أدانت فيها القمع المتصاعد للسلطات الجزائرية للمعارضة



مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة في جنيف ©، مرخصة بموجب CC BY-NC-ND 2.0

السلمية والمجتمع المدني المستقل. في سبتمبر، خلال الجلسة 51 للمجلس، أيدنا بياناً شفويّاً مشتركاً آخر يدين الممارسة المنهجية للاعتقال التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السلميين في المملكة العربية السعودية.

في بعض الحالات، جنباً إلى جنب مع الشركاء، تفاعلنا أيضاً مع شركات متهمّة في «تلميح صورة البلدان المنتهكة لحقوق الإنسان عبر الرياضة» أو تسهيل انتهاكات حقوق الإنسان. وكان ذلك في الفورمولا 1 قبل سباق جائزة البحرين الكبرى، أو رويال جيت، وهي شركة تأجير مقرها الإمارات العربية المتحدة، شاركت في التسليم غير المشروع للمعارض البحرينيين أحمد جعفر محمد علي من صربيا إلى البحرين حيث يواجه التعذيب.

2 الفعاليات العامة

في عام 2022، نظمت مَنّا لحقوق الإنسان وشاركت في عدد من الفعاليات.

في يوليو، قبل مراجعة لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، نظمت مَنّا لحقوق الإنسان مؤتمراً صحفياً في نادي جنيف للصحافة لتسليط الضوء على ممارسة التعذيب في البلاد وإستعراض أهم الإستنتاجات التي خلص إليها تقريرنا المقدم إلى اللجنة. تحدث العديد من الناجين من التعذيب، بمن فيهم الدكتور ماثيو هيدجز وعلي أحمد وناجي حمدان من جمعية ضحايا التعذيب في الإمارات. كما ساهمت في المناقشة جنان المرزوقي، ابنة سجين الرأي الإماراتي عبد السلام المرزوقي، وحمد الشامسي من مركز مناصرة معتقلي الإمارات. أدارت الفعالية مستشارتنا القانونية جوليا زوميناتي بربوزا.

بالإضافة إلى ذلك، شاركنا في رعاية عدد من الأحداث الجانبية لمجلس حقوق الإنسان وشاركنا فيها في يوليو وسبتمبر 2022 لزيادة الوعي حول أوضاع دول معينة. في يوليو، شاركنا في رعاية حدث جانبي على الإنترنت نظمته مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والذي ناقش الانحدار المقلق لحقوق الإنسان في الجزائر، قبل الاستعراض الدوري الشامل للبلاد. في سبتمبر، شاركت مَنّا لحقوق الإنسان في حدث جانبي تناول تحديات بدء تحقيقات فعالة في مزاعم التعذيب في الإمارات العربية المتحدة والقنوات البديلة للسعي لتحقيق العدالة، بما في ذلك آليات مثل الولاية القضائية العالمية.

تحدث ممثلونا أيضاً في ندوات ومؤتمرات عبر الإنترنت نظمها شركاء من المنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال في ديسمبر، تحدثت مديرتنا التنفيذية إيناس عصمان في مؤتمر جمعية القسط السنوي، لمناقشة المناخ الجيوسياسي الذي يؤثر على المشهد الحقوقي في منطقة الخليج، وبيئة المناصرة المليئة بالتحدي.

مؤتمر صحفي عقد في نادي الصحافة بجنيف في 11 يوليو 2022.



في دائرة الإهتمام

سلاح القمع: دور جهاز أمن الدولة في السعودية والإمارات



2022
946

رئاسة أمن الدولة
السعودية

ذراع القمع في مملكة ولي العهد



2022
946

جهاز أمن الدولة
الإماراتي

أداة قمع ضد الأصوات المعارضة

في ديسمبر، أصدرت منّا لحقوق الإنسان تقريراً بعنوان «جهاز أمن الدولة الإماراتي: أداة قمع ضد الأصوات المعارضة». يسلط التقرير الضوء على دور جهاز أمن الدولة في ارتكاب أممات منتشرة من انتهاكات حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة. يبحث التقرير أولاً في التاريخ والإطار القانوني الذي مكن في إستحواذ جهاز أمن الدولة على السلطات الشاملة الممنوحة له. في الواقع، أصبح جهاز أمن الدولة، والذي توسعت صلاحياته ومسؤولياته بشكل كبير منذ إنشائه في عام 1974، أعلى سلطة في الشؤون الأمنية في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث يعمل دون أي رقابة، ويقع تحت السيطرة المباشرة لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يتعمق في دور القضاء الإماراتي في دعم وتمكين انتهاكات جهاز أمن الدولة، ولا سيما نيابة أمن الدولة، وكذلك محكمة الاستئناف الاتحادية بأبو ظبي، ودائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا، وكلها تفتقر إلى الاستقلال عن السلطة التنفيذية. أخيراً، يوضح التقرير استخدام جهاز أمن الدولة المنهجي للاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي ضد النقاد السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي بشكل عام، ويتجلى ذلك من خلال الحالات التي وثقتها منّا لحقوق الإنسان.

تم إطلاق التقرير خلال جلسة نقاشية مباشرة ضمت مديرتنا التنفيذية إيناس عصمان، التي قدمت النتائج التي خلص إليها التقرير، والدكتور ماثيو هيدجز، الأكاديمي وأحد الناجين من التعذيب، بالإضافة إلى المدافعة الإماراتية عن حقوق الإنسان جنان المرزوقي، وأدار الجلسة مسؤولونا في الشؤون القانونية والسياسيات رمزي قيس.

في عام 2022، أصدرت منّا لحقوق الإنسان تقريرين علنيين يسلطان على التوالي الضوء على دور جهاز أمن الدولة في السعودية والإمارات، وذلك في قمع الأصوات المعارضة في كلا البلدين.

في يونيو، بمناسبة مرور خمس سنوات على تولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان السلطة منذ عام 2017، أصدرت منّا لحقوق الإنسان تقريراً بعنوان «رئاسة أمن الدولة السعودية: ذراع القمع في مملكة ولي العهد». يسلط التقرير الضوء على دور رئاسة أمن الدولة في ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق وممنهجة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، مع الإفلات التام من العقاب. يتعمق التقرير في التاريخ والهيكل والإطار القانوني لرئاسة أمن الدولة، ويضعه داخل جهاز الأمن الأكبر في المملكة العربية السعودية. وبحث التقرير في الطرق التي اتهمت بها الأفراد بفعل الجهود المشتركة للنيابة العامة والمحكمة الجزائية المتخصصة، وكلاهما ليسا محايدين وغير مستقلين عن السلطة التنفيذية، بشكل منهجي وتم إدانتهم واحتجازهم لممارستهم حقوقهم وحررياتهم الأساسية. يحدد التقرير أيضاً نمط انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جهاز رئاسة أمن الدولة -والتي تشمل الاستخدام المنهجي للاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي- غالباً ضد النقاد السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي بشكل عام.

تم إطلاق التقرير خلال جلسة نقاشية مباشرة شارك فيها عبد الله العوده من منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، ولينا الهذلول من جمعية القسط لحقوق الإنسان، وبيثاني الحيدري من مبادرة الحرية، أدارها مسؤول الشؤون القانونية والسياسيات لدينا رمزي قيس.

على إنفاذ قانون معاقبة التعذيب، من خلال حماية سكانها بشكل فعال من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، فضلاً عن التحقيق في مزاعم التعذيب ومحاسبة الجناة. في نوفمبر، خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ في دورته السابعة والعشرين الذي عقد في مصر، انضمنا إلى منظمات المجتمع المدني في دعوة السلطات إلى تخفيف قبضتها على الحيز المدني ودعم الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي لإنجاح قمة المناخ. بالإضافة إلى ذلك، وكعضو في التحالف من أجل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، شجبنا استخدام مصر لاتهامات مكافحة الإرهاب ضد المجتمع المدني. أخيراً، في ضوء الاختفاء القسري للمدافع عن حقوق الإنسان السعودي محمد القحطاني منذ 24 أكتوبر 2022، انضمنا إلى منظمات غير حكومية في إرسال رسائل إلى العديد من السفارات السعودية، وحثها على إبلاغ حكومتها بالدعوات للإفصاح عن مكان وجوده، وإلى إطلاق سراحه على الفور ودون قيد أو شرط.

في عام 2022، واصلنا تسليط الضوء على قصص الضحايا من خلال الإعلان عن قضاياهم ومشاركتها على موقعنا على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، لزيادة الوعي حول محتهم مع عامة الناس داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. علاوة على ذلك، شاركنا في حملات وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان في بعض البلدان و حول بعض القضايا الموضوعية.

على سبيل المثال في مايو 2022، أطلقنا نحن و سبعة وثلاثين منظمة محلية وإقليمية ودولية حملة #ليست_جريمة على الإنترنت، والتي تهدف إلى لفت الانتباه إلى الطرق التي حاولت بها السلطات بشكل متزايد خنق الأصوات المعارضة والمجتمع المدني المستقل في الجزائر. في شهر يونيو، احتفلنا باليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب من خلال حث السلطات اللبنانية

لينا الهدلول ورمزي قيس أمام الأمم المتحدة في جنيف.



في دائرة الإهتمام

"العدالة للمختفين":
الكفاح من أجل
العدالة من قبل عائلات
المختفين في الجزائر



بحقوق الإنسان. يعرض حالات ضحايا الاختفاء القسري، والخطوات التي اتخذتها عائلاتهم لتوضيح مصيرهم وأماكن وجودهم، وكذلك تفاصيل عن البلاغات التي أصدرتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان نيابة عنهم، بما في ذلك انتهاكات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التوصيات وما إذا كانت الدولة الطرف قد نفذتها.

كما يوفر طرق تواصل بالمنظمات التي رفعت هذه القضايا أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فضلاً عن منطمتين أخريين أسستها عائلات الضحايا وتدافع عن قضية الاختفاء القسري في الجزائر. كما يوفر موارد للقراء وأصحاب المصلحة لمعرفة المزيد عن قضية الاختفاء القسري في الجزائر، ويسلط الضوء على العمل والبحث الذي أجرته المنظمات غير الحكومية الجزائرية والدولية العاملة في قضية الاختفاء القسري.

أطلقنا هذا العام موقع «العدالة للمختفين»، وهو بوابة إلكترونية تدفع باتجاه تنفيذ قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فيما خص القضايا المتعلقة بحالات الاختفاء القسري والمرتبكة أثناء الحرب الأهلية التي عصفت بالجزائر في التسعينيات. تجمع المنصة قصص الضحايا والنضال من أجل العدالة على مستوى الأمم المتحدة. لسنوات، دعت عائلات المختفين السلطات الجزائرية إلى تنفيذ قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولكن من دون جدوى. تم إطلاق موقع «العدالة للمختفين» من قبل فريق منّا لحقوق الإنسان في سياق «مشروع الاختفاء القسري في إفريقيا» من قبل المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، محامون من أجل العدالة في ليبيا، منظمة ريدريس، ومحامو زيمبابوي لحقوق الإنسان.

الموقع متاح باللغتين الإنجليزية والعربية. يقوم الموقع بفهرسة جميع القضايا التي تعالجها اللجنة المعنية

2022 بالأرقام



45

ملفاً شخصياً جديداً للضحايا نشر على موقعنا



13.5%

زيادة في المتابعين على تويتر



33%

نسبة زيادة عدد مستخدمي الموقع، بإجمالي 146.736 مستخدماً



17%

زيادة في المتابعين على فايسبوك



215,265

صفحة تمت زيارتها على موقعنا



196%

زيادة في المتابعين على لينكدإن

الناطقة بالعربية ولاسيما في موقع قناة الجزيرة العربية، عربي 21، بيروت اليوم، جريدة الفجر، الهدف، والنهار.

في يونيو، نشر مسؤولنا في الشؤون القانونية والسياسيات رمزي قيس أيضاً مقال رأي في موقع العربي الجديد باللغة الإنكليزية بعنوان: «5 سنوات من تولي محمد بن سلمان السلطة: تحول في جهاز أمن الدولة السعودي».

على مدار العام، تم إجراء مقابلات مع أعضاء فريق منّا لحقوق الإنسان واقتباس حديث لهم في العديد من المنشورات الناطقة باللغة الإنكليزية بما في ذلك وكالة أنباء أسوشيتد برس، وصحيفة الغارديان، وموقع ميدل إيست آي، وموقع العربي الجديد، وموقع دي دبليو الناطق بالألمانية، وصحيفتي لأكروا ولوريان لو جور الناطقتان بالفرنسية، وهيئة الإذاعة والتلفزيون الإسبانية. بالإضافة إلى ذلك، تم الاستشهاد بنا في وسائل الإعلام

قائمة المنشورات

تقارير البلدان

تقرير مشترك حول التراجع في تنفيذ مبدأ عدم الإعادة القسرية في لبنان منذ عام 2018، يناير 2022.

تقرير حول تطبيق العراق للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ عام 2015، كانون الثاني 2022.

الاستعراض الدوري الشامل للجزائر: أمل في التغيير يقابل انتكاسة للحقوق المدنية والسياسية، مارس 2022.

الاستعراض الدوري الشامل للمغرب: كيف تدهورت حقوق الإنسان على مدى السنوات الخمس الماضية، مارس 2022.

تقرير بديل تم تقديمه في سياق مراجعة التقرير الدوري الثاني للعراق من قبل لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، مارس 2022.

رئاسة أمن الدولة السعودية: ذراع القمع في مملكة ولي العهد، يونيو 2022.

تقرير مشترك من منّا لحقوق الإنسان ومركز مناصرة معتقلي الإمارات حول تنفيذ الإمارات لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يونيو 2022.

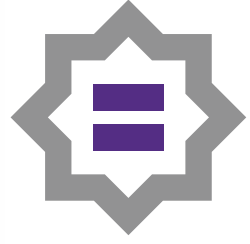
استمرار القيود على الحقوق المدنية والسياسية قبل الاستعراض الدوري الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2022.

جهاز أمن دولة الإمارات: أداة قمع ضد الأصوات المعارضة، ديسمبر 2022.

التقارير المواضيعية

التخويف والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة: تقرير مقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أبريل 2022.

منّا
لحقوق
الإنسان



منّا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية ومقرها جنيف، تدافع عن الحقوق الأساسية والحريات وتعززها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باعتماد نهج شامل ، نعمل على المستويين الفردي والهيكلية. نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات ، فإننا نحدد الأنماط والأسباب الجذرية للانتهاكات على أرض الواقع، ونلفت انتباه المعنيين إلى القضايا الرئيسية للمطالبة بإصلاح القوانين والسياسات.

التويتر: https://twitter.com/MENA_Rights



الفايسبوك: <https://www.facebook.com/MENARightsGrp>



لينكد إن: <https://www.linkedin.com/company/mena-rights-group>



لمزيد من المعلومات حول عملنا ، أو أي قضايا تم تناولها في هذا التقرير ،

يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت: <https://www.menarights.org/ar>

تبرع الآن لدعم عملنا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا: <https://menarights.org/ar/support-us>